تحليل جغرافي للصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف الاشرف وأفاقها المستقبلية

م.م عباس محمود عبيد
م.م ناطق جابر حسين السعيدي
جامعة القاسم الخضراء

A geographical analysis of consumer industries in Najaf Governorate and their future prospects

Asst. Lec. Abbas Mahmood Obaid
Asst. Lec. Natiq Jaber Hussein Al-Saeedi
Abbas-Mahmood@uoqasim.edu.iq
natiqjaber@uoqasim.edu.iq

المستخلص

تعد الصناعات الاستهلاكية من المواضيع المهمة والتي ينبغي تسليط الضوء عليها لما لها من اهمية في دراسة الواقع التنموي للسكان في محافظة النجف الاشرف وتتم دراسة واقع الصناعات الاستهلاكية ، عن طريق تحليل الهيكل الصناعي لقطاع الصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف الاشرف ودراسة مقوماتها، ومن ثم دراسة التوزيع المكاني لمنشآت الصناعات الاستهلاكية ومن ثم ابراز حجم المنشآت الصناعية، هناك عوامل كثيرة تساهم في تراجع البيئة الصناعية المحلية في محافظة النجف، أبرزها تبادل الإعفاءات الجمركية والتراخيص لعدد كبير من المنتجات المستوردة مقابل ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، فضلا عن – عدم سيطرة الحكومة على معظم المعابر الحدودية، وخاصة الصادرات من المنطقة. وقد سمح عدم سيطرة الحكومة العراقية على المعابر الحدودية لدول أخرى بالتصدير بشكل غير قانوني للتهرب من الضرائب، مما أدى إلى انخفاض أسعار المواد المستوردة منها وارتفاع أسعار السلع المصنعة محليا. تمكين هذه الدول من السيطرة على الصناعات العراقية. وبالخصوص منطقة الدراسة مما ادى الى انهيارها بشكل تام سوى صناعات قليلة ومنها صناعة الاسمنت وصناعة مواد البناء الاخرى.

Abstract

Consumer industries are among the important topics that should be highlighted because of their importance in studying the development reality of the population in the Najaf Governorate. The reality of consumer industries is studied، by analyzing the industrial structure of the consumer industries sector in the Holy Najaf Governorate and studying its components، and then studying the spatial distribution. For consumer industrial establishments، and then highlighting the size of industrial

establishments، there are many factors that have negatively affected the decline of the local industrial environment in Najaf Governorate، most notably the large number of customs exemptions and licenses for imported products in exchange for the rise in the value of the Iraqi dinar against foreign currencies، in addition to the illegal flow of goods، With the government not controlling a large portion of the border crossings and the region's crossings in particular. The Iraqi government's lack of control over the border crossings enabled other countries to export illegally to evade paying taxes

المقدمة

تعد الدراسة في الصناعات الاستهلاكية من المواضيع المهمة والتي ينبغي تسليط الضوء عليها لما لها من اهمية في دراسة الواقع التنموي للسكان في المحافظة وتتم دراسة واقع الصناعات الاستهلاكية عن طريق تحليل الهيكل الصناعي لقطاع الصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف الاشرف ودراسة مقوماتها، ومن ثم دراسة التوزيع المكاني لمنشآت الصناعات الاستهلاكية ومن ثم ابراز حجم المنشآت الصناعية بحسب عدد المعامل الانتاجية وعدد العمال وملكيتها الصناعية كما يمكن تقسيم المنتجات والخدمات التي تشكل الصناعة الاستهلاكية إلى السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع الاستهلاكية التقديرية (أو الدورية). تشمل السلع الغذائية الاستهلاكية منتجات الأغذية والمشروبات، والإمدادات المنزلية، وأي سلع أخرى يجب استبدالها بشكل منتظم بسبب الاستخدام العادي بعبارة أخرى الضروريات.

تشمل المشتريات الاستهلاكية التقديرية أشياء مثل المجوهرات والسيارات. فهي غير ضرورية وقد بلغت أعداد الوحدات الصناعية للصناعات الاستهلاكية (٨٦٢) وحدة صناعية في عام (٢٠٢٢)، تضم ما يقارب (٩٣٤٥٦٥) عاملا، وتأتي في مقدمتها الصناعات الاستهلاكية بنسبة (7.86%) من مجموع الوحدات الصناعية، ونحو (٥٦ %) من الايدي العاملة في الصناعات الاستهلاكية والشيء نفسه بالنسبة لملكية المنشآت الصناعية، إذ بلغ نسبة ملكية القطاع الخاص نحو(٦,٩٨). %

تتوفر في منطقة الدراسة مقومات قيام الصناعات الاستهلاكية .

١ – تباين الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة .

٢ – وجود تنوع واسع في الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة .

يهدف البحث التحليل الجغرافي للصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف وتنوعها ضمن مجموعة من المصانع ومنها مصانع الحلويات والتعليب وصناعة الاواني الاستهلاكية بأنواعه.

مشكلة البحث Research problem :

هل هناك تباين في مجموعة الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة؟ وهل تتنوع الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة ؟ ومامدى تأثير الاسواق في الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة ؟

فرضية البحث Research Hypothesis :

هناك تباين في مجموعة الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة، تنوع الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة ،تؤثر الاسواق في الصناعات الاستهلاكية في منطقة الدراسة .

هدف البحث The Aim of Research:

تهدف الدراسة الى معرفة انواع الصناعات الاستهلاكية وكيفية تاثرها بالأسواق مع بيان افاقها المستقبلية في منطقة الددراسة.

حدود الدراسة

١:- الحدود المكانية للبحث

تقع جنوب غرب العراق ، بين دائرتي عرض(٥٠- – ٢٩°) –(٢١– ٣٢°) شمالا ، وخطى طول (٥٠–٤٢°) – (٤٥–٤٤°)شرقا،.

تحد منطقة الدراسة من الشمال محافظة كربلاء، ومن الشمال الغربي محافظة الأنبار، ومن الشمال الشرقي محافظة بابل، ومن الشرق محافظة القادسية، ومن الجنوب الشرقي محافظة المثنى، وجمهورية العراق. تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب والجنوب الغربي.

تقدر مساحة محافظة النجف بحوالي (٢٨،٨٢٤) ألف كيلومتر مربع وتقع في منطقتين طبيعيتين مختلفتين: منطقة السهل الغريني وتبلغ مساحتها ١،٤٠٠ كيلومتر مربع، وتشكل ٥% من إجمالي مساحة محافظة النجف. البلاد. تبلغ المساحة الإجمالية للمحافظة منطقة الهضبة الغربية حوالي ٢٦ ألف كيلومتر مربع، وتشكل ٩٥% من المساحة الإجمالية.

تتكون منطقة الدراسة من ثلاثة اقضية ومن سبع نواحي كما في الخريطة (1)، هي قضاء النجف ويضم ناحيتي الحيدرية والشبكة وقضاء الكوفة ويضم مركز القضاء ناحيتي العباسية والحرية، وقضاء المناذرة ويضم مركز القضاء نواحي الحيرة والمشخاب والقادسية ،، وتتباين مساحة هذه الاقضية والنواحي خريطة (٢) .

الخريطة (١)

موقع محافظة النجف من العراق

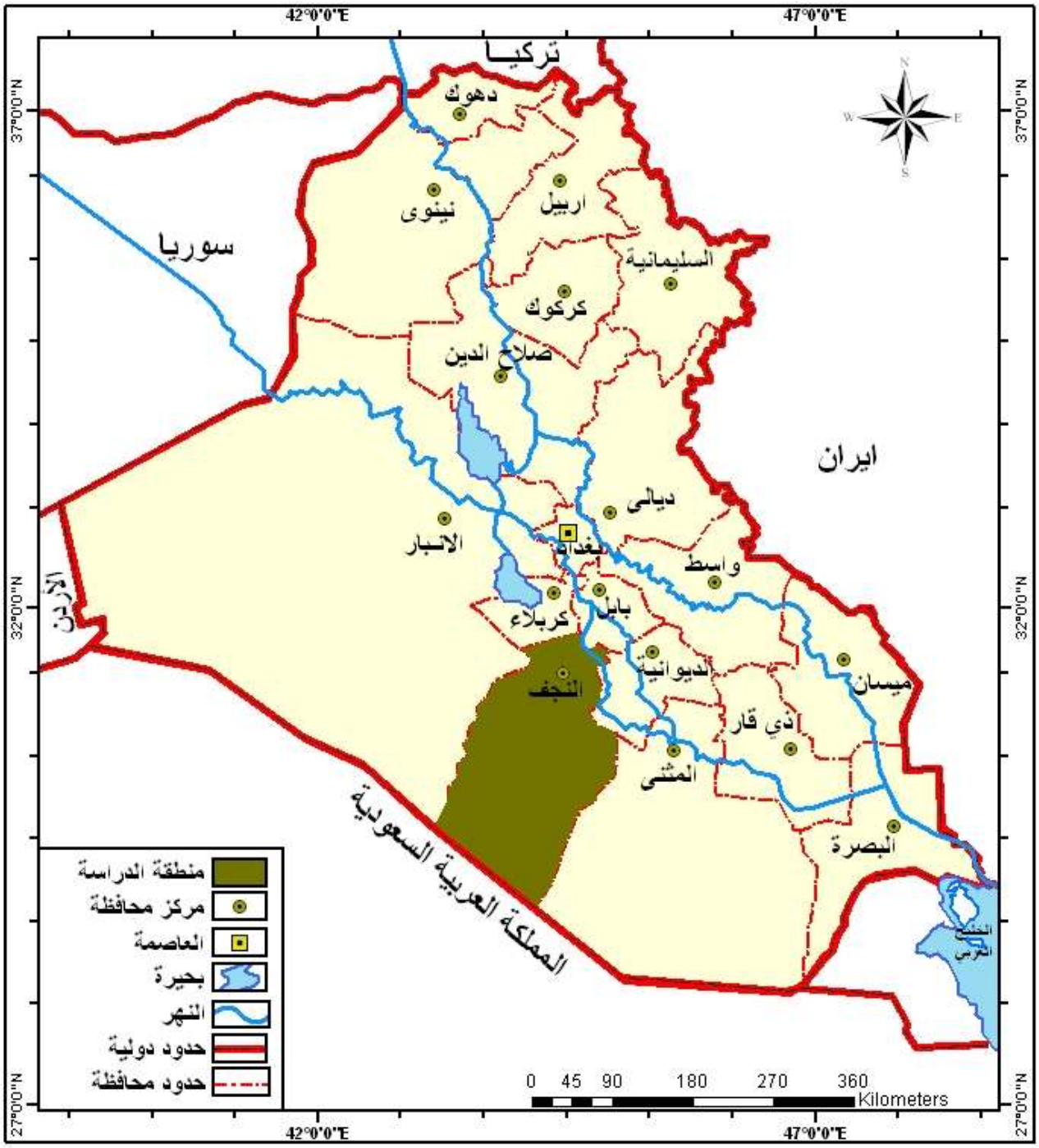

المصدر / مديرية الموارد المائية ، هيئة المساحة ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٠.

الخريطة (٢)

الوحدات الادارية في محافظة النجف الاشرف

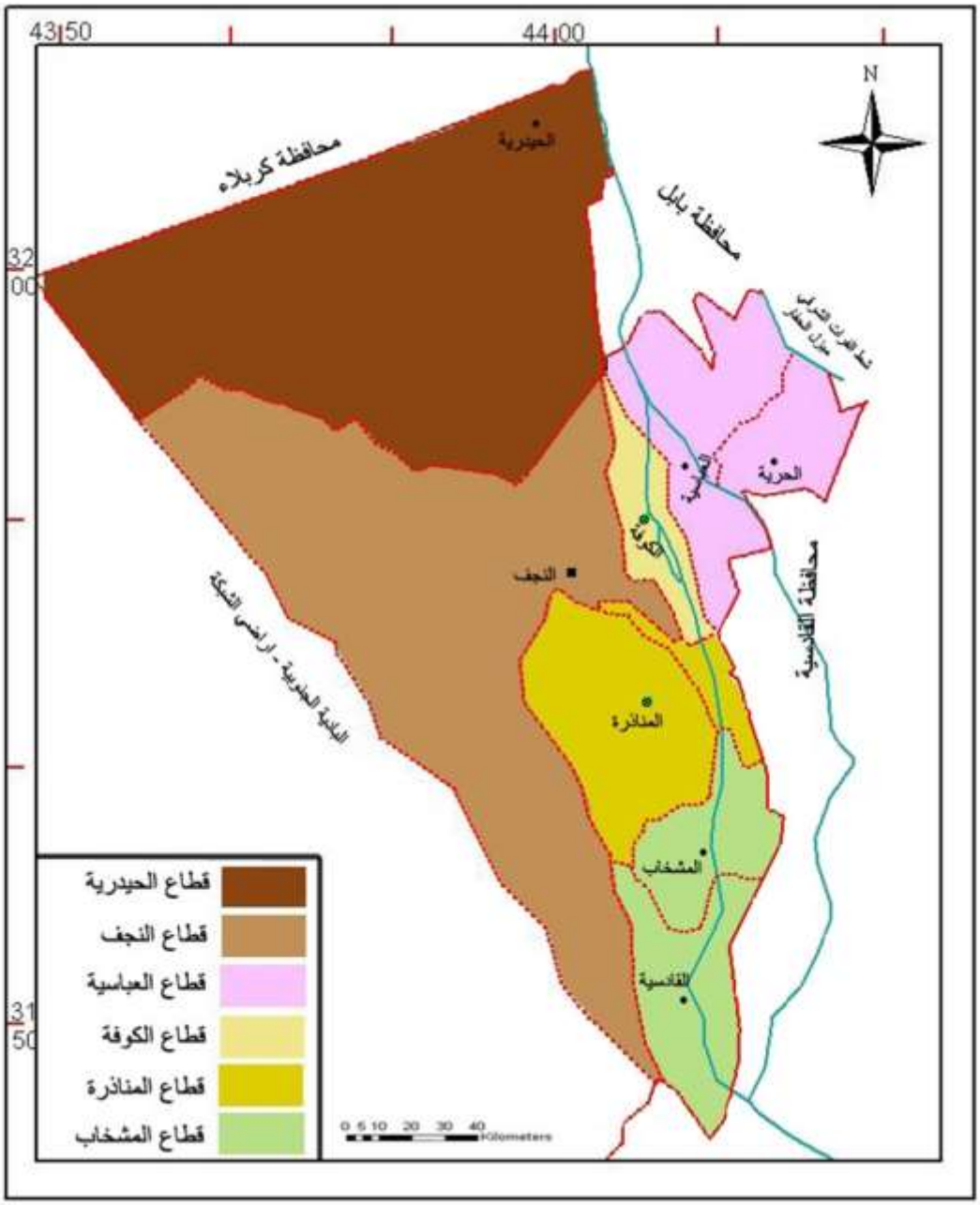

المصدر : – الجدول (١)

اولاً- مفهوم الصناعات الاستهلاكية :

تعتبر الصناعة أحد روافد الاقتصاد الوطني حيث أنها تشغل جزءا كبيرا من قطاع العمل بدءا من المنشآت الصناعية الكبيرة وصولا إلى المنشآت الصناعية الاستهلاكية المتمثلة في الورش والمنشآت التي تنتج الجاهزة والجاهزة وشبه المصنعة يمكن تعريف الصناعة بأنها عملية يتم من خلالها تحويل المادة من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح أكثر فائدة وتلبي احتياجات الناس ورغباتهم. (المنزلاوي، ١٩٨٣، ص١٢٣)

الصناعة مجزأة لغويا، وهي حرفة أو حرفة صاحبها، ومفهوم الحرفة أو الصناعة يشير إلى الأنشطة التي يؤديها الشخص من أجل لقمة العيش. تتنوع المفاهيم التي تحدد مفهوم الصناعة الاستهلاكية وتختلف باختلاف وجهات نظر الدول حول العالم واختلاف المعايير أو الأسس الاقتصادية، ويهدف إلى تمييز الصناعة الاستهلاكية عن غيرها من الصناعات، بما في ذلك معايير الصناعة الاستهلاكية، على الرغم من مستويات تطور الدول إلا أن الاختلافات في عدد القوى العاملة ورأس المال الاستثماري الثابت والقيمة المضافة وغيرها تنعكس بطبيعة الحال على الصناعة الاستهلاكية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لذا فقد تم تعريف مفهوم الصناعة الاستهلاكية. تصبح واحدة من المشاكل الصعبة. ولأن الأنظمة تختلف من بلد إلى آخر، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعرفها بأنها صناعة يديرها مالك واحد تتحمل إدارته المسؤولية الكاملة عن حجمها على المدى القصير والطويل. (حسن واخرون، ٢٠٠٢، ص٢٣٤).

ويمكن تقسيم السلع الاسهلاكية من منظور اقتصادي الى

السلع المعمرة و السلع الغير معمرة

السلع المعمرة: هي التي لا تبلى سريعًا، أي أنها تقدم منفعة مستمرة لمدة طويلة من الزمن.

ومن أمثلة السلع المعمرة: السيارات، الثلاجات ، أجهزة الحاسوب.

السلع غير المعمرة: تشير إلى العناصر التي سوف تتضرر بعد استخدام واحد، مثل المواد الغذائية أو العناصر الصالحة للاستخدام لمدة تقل عن ثلاث سنوات، مثل القرطاسية والملابس والمنتجات الورقية وغيرها.

أما الصناعات الريفية فهي جزء من اقتصاد القرية، وتتطلب قدراً بسيطاً من رأس المال، ولا تشتمل على الآلات والتكنولوجيا، ولكنها تعتمد على جهود الأفراد في القرية، مثل:

١- صناعة المواد الغذائية: وهي من الصناعات التي تعمل في المناطق الريفية ولكنها تختلف من منطقة إلى أخرى حسب توفر المواد الأولية لهذه الصناعة، ومنها منتجات الألبان، والمخللات، والزيوت والدهون، والتمور المصنعة المعصورة، ودبس السكر، إلخ.

٢. صناعة النسيج والحياكة: تستخدم هذه الصناعة الصوف، وشعر الإبل، والقطن كمواد أولية.

٣- الصناعات الخشبية: تساعد هذه الصناعات على تلبية الطلب الريفي على السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج. توفر هذه الصناعة المحاريث والمغازل وما إلى ذلك إلى السوق.

٤- صناعة الخوص وسعف النخيل والقصب: نظراً لتوفر المواد الخام اللازمة فإن صناعة الخوص وسعف النخيل والقصب شائعة في الريف وتشمل صناعة الحصير والأطباق والأسرة والكراسي والأقفاص.(رسول،١٩٧٦ ص١١٢).

ثانياً . تصنيف الصناعات الاستهلاكية :

تشمل الأنشطة الصناعية عمومًا أنواعًا مختلفة من الصناعات الاستهلاكية ذات المواد الخام وطرق الإنتاج المختلفة. كما ذكر أعلاه، نتيجة لاعتماد وتنفيذ المبادئ التوجيهية للأنشطة الاقتصادية ((ISIC، تم تطوير العديد من تصنيفات الصناعة لأغراض مختلفة. الوضع الدولي ، وتقسم النشاطات الاقتصادية إلى الاقسام الاتي: (رسول،١٩٧٦ ص٥٨).

١- قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات.

٢- قطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود.

٣- قطاع صناعة منتجات الخشب.

٤- صناعة الورق والطباعة والنشر.

٥- قطاع صناعة التعدينية اللافلزية (الإنشائية).

٦- صناعة المنتجات المعدنية (عدا المكائن).

٧- صناعات تحويلية أخرى.

ثالثاً . أهمية الصناعات الاستهلاكية :.

وتكمن أهمية القطاع الاستهلاكي في تعزيز البنية الاقتصادية الإقليمية وتحفيز النمو في قطاعاته المختلفة. ويمكن الإشارة إلى أهمية هذه الصناعات كما ذكر فريدمان حيث أوضح طبيعة الصناعات الاستهلاكية بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية. ويتمتعون بالابتكار والتحديث

والمنافسة المستمرة، والتي تنعكس آثارها في تحسين السوق وجودة المنتج، بالإضافة إلى تحديث أساليب الإنتاج. (الجنابي،٢٠٠٥،ص١٧٧) ، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الصناعات الاستهلاكية بالنقاط الآتية:.

١. وهناك التحدي المتمثل في ضمان وجود سوق كافية لاستيعاب السلع الجديدة، لأنها مصدر رئيسي للأفكار والاختراعات، ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر.

٢. إنه يفضي إلى تضييق الفجوات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق التي لن تجتذب الشركات الكبيرة للاستقرار في مكان قريب والتعامل معها.

٣- توفير السلع والخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المنخفض التي تسعى للحصول على هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة نسبيا بما يتماشى مع الإمكانات المحلية.

٤- تعبئة المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية ولذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً لتكوين رأس المال والمهارات ومختبراً للصناعات الجديدة. (المنزلاوي، مصدر سابق، ص١٨).

5- وتتجلى أهميتها بشكل غير مباشر من خلال زيادة رأس المال الاجتماعي ودرجة المنافسة بين الإنتاج الإقليمي الرئيسي والخدمات والوحدات الحضرية.

-6تغيير الوضع المتردي بالاعتماد على أساليب ونظريات تهدف إلى زيادة الإنتاج الإجمالي للسكان للمساهمة في تحقيق التنمية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني القوية على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد. دولة.

.7 توفير فرص العمل لبعض الفئات غير المؤهلة للدخول في المشاريع الصناعية الكبيرة، وخاصة الشباب الذين ينتقلون من الريف إلى الحضر. وهذا يعزز أيضًا المبادرة والإبداع المستدام، وهو أمر بالغ الأهمية إذا نجح. ركائز تعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الصناعية.

8- إطلاق حركة النمو في المقاطعات والمناطق التي يتباطأ فيها النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يخلق العديد من الفوائد والمزايا للمناطق المجاورة.

9- يلعب دورا هاما في القضاء على الفقر والحد من الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان.(الحداد، ٢٠١١، ٣٧ص)

و تتضمن الصناعات الاستهلاكية الاقسام الرئيسية الأتية :

١- ١- تحويل المواد الاستهلاكية القابلة للتلف إلى مواد أكثر ثباتاً، بعضها يمكن تخزينه لأيام أو أسابيع، والبعض الآخر لأشهر أو سنوات، حسب طريقة الحفظ المستخدمة. يمكن

استخدام الأطعمة القديمة والمحفوظة بسبب الجفاف أو لأسباب أخرى عن طريق التعليب أو التجميد أو التجفيف.

٢- ٢- تساعد الصناعات الاستهلاكية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الأولية الاستهلاكية ومنع أسعارها من الانخفاض إلى درجة قد تعيق إنتاجها في مواسم ذروة الإنتاج. على العكس من ذلك، فهو دائماً يترك الباب مفتوحاً أمامه لبيع الكميات الفائضة إلى مصانع التصنيع بأسعار معقولة، كما أن العرض خلال المواسم النادرة لا يجبر المستهلكين على دفع أسعار مرتفعة جداً عندما تكون طازجة(رسول ، مصدر سابق ، ص٨٩).

٣- للصناعات الاستهلاكية تأثير مباشر على تشجيع صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيمياوية الحافظة .

ويتضح من جدول (١) التوزيع الجغرافي للصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف .

الجدول (١) التوزيع الجغرافي للصناعات الاستهلاكية

الوحدات الادارية	عدد المنشأة الصناعية	عدد العاملين
مركز قضاء النجف	١٨٧	١٢٣٢
ناحية الشبكة	١٧	٣٤
ناحية الحيدرية	٥٦	١٨٧
مركز قضاء الكوفة	٦٧	١٢٨
ناحية الحرية	١١	٣٨
ناحية العباسية	٨	٢٨
مركز قضاء المناذرة	٦٩	١٧٨
ناحية الحيرة	٣٤	٦٩
قضاء المشخاب	١٢	٣٨
ناحية القادسية	٩	٢٧
المجموع	٤٧٠	١٩٥٩

المصدر / مديرية تخطيط محافظة النجف ، وحدة المنشأة الصناعية ، بيانات غير منشورة . ٢٠٢٢م.

نستنتج مما تقدم ان اعلى مركز حصلت عليه محافظة النجف في الصناعات الاستهلاكية هو مركز قضاء النجف يليه بعد ذلك مركز قضاء الكوفة كونه يتمتع بالأنتاج الزراعي للمحاصيل الاستهلاكية وبعده ناحية الحيدرية في مشاريع الدواجن وبعد ذلك مركز قضاء المناذرة لما يحتويه عن مصانع الالبان وغيرها من المصانع التي تعمل ليل نهار في سبيل الاكتفاء الذاتي وزيادة نسبة المحصول في تلك الفترة .

شهدت هذه المرحلة تغيرا عاما في الصناعة الاستهلاكية، وتميزت تلك الفترة بالأستقرار في منطقة الدراسة ادت إلى امكانية توفير المواد الاولية وقطع الغيار اللازمة للمشاريع الصناعية المتوقفة وادت الى احداث الخسائر لدى رؤوس اموال المستثمرين في الصناعة وإيرادات النقل من الحكومة.

ويمتلك العراق حاليا العديد من الصناعات الخفيفة والثقيلة مثل مصانع السجاد وتجميع العجلات، فضلا عن العديد من الصناعات مثل الأدوية والبتروكيماويات والأسمدة، ومن المأمول أن تلعب المشاريع المملوكة للدولة دورا هاما في الحكومة والمعدات. تزويد المنشآت الخاصة بالمنتجات والخدمات التي تحتاجها لتحسين أدائها وإنتاجها، وفق سلسلة من الإصلاحات ذات الطابع الفني والإداري، وكذلك اتجاهات الاستثمار. (صالح، ١٩٨٥م ،٨٩٠ص) .

وتمتلك وزارة الصناعة والمعادن اكثر من ٧٢ شركة عامة تتوزع على مختلف القطاعات وتتميز منطقة الدراسة بالعديد منها وفق ما يبينه جدول (٢) :

الجدول (٢) اهم الصناعات الاستهلاكية وتوزيعها الجغرافي في محافظة النجف

الصناعة	عدد الوحدات	الموقع
تعليب الفاكهة	١٢٨	النجف ، الكوفة ، المناذرة ، الحيدرية ، العباسية
المنظفات والمساحيق	٦٢	النجف الاشرف (الحرفيين)
صناعة العطور	١٢٤	النجف والكوفة
الاواني الاستهلاكية	٤٨	النجف ، الكوفة ، المناذرة
الصحون ذات الاستخدام النهائي (desbozebul)	٨٧	النجف الاشرف
العلب البلاستيكية	١٢٥	النجف (الحرفيين)

العاب الاطفال	٦٨	النجف ، الكوفة

المصدر / وزارة الصناعة والمعادن ، قسم الاحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢م.

يلحظ من جدول (٢) ان صناعة تعليب الفاكهة اسهمت بعدد وحدات تقدر ب (١٢٨) وحدة وتمركزت تلك الصناعة في مركز قضائي النجف والكوفة والمناذرة وناحيتي الحيدرية والعباسية ،

أما صناعة المنظفات والمساحيق فقد تركزت تلك الصناعة في مركز قضاء النجف في حي الحرفيين بالتحديد وكان عدد وحداتها (٦٢) وحدة ،أما صناعة العطور فقد تمركزت تلك الصناعة في مركز قضاء النجف وبالتحديد في المدينة القديمة لمركز محافظة النجف الاشرف ،اما الاواني الاستهلاكية فقد تمركزت في مراكز أقضية النجف والكوفة والمناذرة ،أما الصحون ذات الاستخدام النهائي فقد تمركزت تلك الصناعة في مركز قضاء النجف وكان عدد وحداتها (١٢٥) وحدة اما اخيرا وليس اخرا صناعة العاب الاطفال فقد تمركزت في مركز قضاء النجف والكوفة وكانت عدد وحداته حوالي (٦٨) وحدة .

رابعاً_ التوقعات المستقبلية للمشاريع الصناعية للصناعات الاستهلاكية في محافظة النجف

وأطلقت وزارة الصناعة والمناجم برنامجا طموحا عام ٢٠٠٥ لمنح التراخيص والبدء في إقامة مشاريع مشتركة واتفاقيات تقاسم المنتجات لتشجيع الاستثمار في القطاع، حيث يتحمل المستثمرون على نفقتهم الخاصة كافة عمليات إعادة تشغيل المصانع وإدارتها وتشغيلها. وسيتم الانتهاء من إطار مفهوم الاستثمار الذي تقترحه الوزارة، مقابل حصة في الإنتاج، خلال فترة محددة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ عاما، وللمستثمرين الحرية في الاقتراح من خلال إصلاح المعدات الموجودة أو تركيب معدات جديدة، حيث إن الوزارة هي شريك فاعل، حيث يقوم بتزويد المستثمرين بالبيانات المتوفرة ومساعدتهم في ترتيب تأشيرات الدخول إلى الموقع للفريق الفني. (وزارة التخطيط، ص٢٨٢) .

ويهدف ذلك إلى تعزيز الإنتاج المحلي وضمان حزمة شاملة من الإصلاحات لضمان حماية أفضل لمصالح المستثمرين والمساعدة في الحفاظ على إطار للاستثمار المستدام من قبل الوكالات الحكومية. ومن المتوقع أن تتضمن سلسلة المقترحات إصلاح القطاع الصناعي في محافظة النجف. ولن يؤدي ذلك إلى نهضة القطاع فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى تعزيز الأحكام القانونية القائمة.

هناك عوامل كثيرة تساهم في تراجع البيئة الصناعية المحلية في محافظة النجف، أبرزها تبادل الإعفاءات الجمركية والتراخيص لعدد كبير من المنتجات المستوردة مقابل ارتفاع

قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، فضلا عن – عدم سيطرة الحكومة على معظم المعابر الحدودية، وخاصة الصادرات من المنطقة.

دور الفساد المالي والإداري وأثره على الواقع الاقتصادي، اذ تستغل بعض الشركات الحكومية الفرص الصناعية من خلال الاعتماد على مقاولين من الباطن أو مستوردين للتعاقد على مشاريع إنشاء البنية التحتية لأجهزة الدولة بدلا من تشغيل مصانعها وموظفيها، دون محاسبة فعالة. (وزارة الصناعة، ٢٠٠٣، ص٢٣) .

ويمكن إرجاع أسباب إغلاق المصانع والمختبرات وتراجع الصناعة إلى المعدات القديمة في الستينيات، بينما لم يتم تحديث خطوط الإنتاج في ذلك الوقت وترميمها بسبب الحصار الاقتصادي والاستخدام المستمر، مما أدى إلى وكانت معظم هذه الشركات تعمل بطاقة أقل، وذلك للأسباب التالية:

١–توفير الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج التي يعود تاريخ معظمها إلى السبعينيات والثمانينيات.

٢– جميع الآلات تعمل بتقنية قديمة ولا يمكنها مواكبة التقدم في القطاع الصناعي.

٣– الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير الطاقة للعديد من المصانع.

٤– فتح السوق المحلي أمام المنتجات المستوردة التي لا تنافس المنتجات المحلية من حيث السعر والجودة في السوق.

ولذلك اعتمدت وزارة الصناعة والمناجم خطة لتأهيل وتطوير معظم هذه الشركات من خلال مشاركة القطاع الخاص العربي والأجنبي.

أ– دور الحكومة في الصناعة:

وكانت وزارة الصناعة والمعادن التي تعمل على إحياء شركاتها أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة أو خاصة، قدمت مجموعة من وثائق الاستثمار لبعضها للمستثمرين، وبعضها قدم لشركات متعددة. وقد ساعد صدور قانون الاستثمار المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ في تعزيز هذا الاتجاه.

ب– قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ (وتعديلاته)

وينظم القانون عمل الشركات العامة المملوكة للدولة حيث تسمح المادة (٣/١٥) من القانون للشركات العامة المملوكة للدولة بالمشاركة أو التعاون مع الشركات الأجنبية في ممارسة أنشطتها في العراق مع مراعاة أحكام القانون. قانون. وهي مبنية على عقد المشاركة في قانون الشركات

العامة الذي يمنح الشركة حق المشاركة مع المؤسسات العربية والأجنبية في القيام بالأعمال المتعلقة بأغراض الشركة في العراق. (الجنابي، ٢٠١١ ، ص١٦١) .

تتمتع مشاريع القطاع العام التي يتم التعاقد على إعادة تأهيلها أو تشغيلها من قبل القطاعين الخاص والمختلط بكافة المزايا والضمانات الواردة في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (المادة ٦). /ب) يسري هذا القانون على المشاريع التي يتم التعاقد عليها قبل نفاذ هذا القانون.

ج- قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته يسمح القسم (٨) من القانون بتأسيس شركات ذات مسؤولية محدودة في المشاريع التي تقل مساهمة الدولة في رأس مالها عن ٢٥% من رأس المال.

وقال عبد الزهرة آل، المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط، إن في الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٢، بلغ معدل البطالة بين السكان الناشطين اقتصادياً ١٤%، أي ما يعادل ٥٦% من سكان العراق البالغ عددهم حوالي ٤٠ مليون نسمة. وقال الهنداوي إن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ٢٦%، أي أن هناك ١٠ ملايين فقير.

ورغم أن البلاد أنفقت نحو ١٢٠ تريليون دينار (١٠١ مليار دولار) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٢ لإعادة تأهيل الشركات المدرجة، مول معظمها الجهات المانحة ووزارة المالية، إلا أنها فشلت في إعداد سياسات فعالة لمعظم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية. ولديها عقود تعاون مع شركات أجنبية ومحلية للنهوض بواقع المصانع العامة.

وقد أدت هيمنة الدولة على معظم الصناعات، والافتقار إلى سياسات لحماية منتجات القطاع الخاص، والوضع الأمني غير المستقر، إلى تثبيط المستثمرين عن إقامة مشاريع صناعية واسعة النطاق على مدى العقود القليلة الماضية. وعلى مستوى القطاع العام، تأثرت الصناعات والمصانع بعد عام ٢٠٠٣. دمرت ونهبت.

ونتيجة لذلك، توقفت معظم الصناعات الحكومية بسبب زيادة التكاليف بسبب خطوط الإنتاج القديمة، وممارسات الإنتاج والتسويق التقليدية، وعدم الحفاظ على الطاقة، والتردد في اعتماد التكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج. وبالإضافة إلى عدم التزام الجهات الحكومية بشراء المنتجات المحلية، هناك أيضاً عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة. (وزارة الصناعة ،مصدر سابق،٢٠٠٣) .

وتفتقر العقود الحكومية مع الشركات الأجنبية، خاصة في قطاعي الطاقة والنفط، إلى التنسيق اللازم للاعتماد على المنتجات المحلية لتلبية احتياجات هذه الشركات، مما يضطرها إلى استيراد كافة احتياجاتها. ويعتبر النشاط الصناعي رابطا مترابطا. وأدى توقف بعض هذه الصناعات إلى توقف صناعات أخرى مرتبطة بها، مما أدى إلى لجوء الصناعيين إلى الاستيراد أو التحول إلى استيراد المنتجات النهائية.

خامساً– الخطط الاستراتيجية للصناعة :

أما وزارة الصناعة فلم تضع رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بناء على احتياجات السوق بالتنسيق مع وزارة التخطيط. وواكبت الوزارة خلال العقدين الماضيين متطلبات التطور الصناعي العالمي، وأنشأت مصانع حديثة وصناعات جديدة، وقامت بتكوين فريق من الكوادر ذات المعرفة المهنية الفريدة لمواكبة التغيرات السريعة في السوق. (دائرة كمارك محافظة البصرة) .

ويمكن إرجاع أسباب إغلاق المصانع والمعامل وتراجع الصناعة إلى المعدات القديمة من الستينيات، في حين أن خطوط الإنتاج في ذلك الوقت لم يتم تحديثها واستعادتها بسبب الحصار الاقتصادي والاستخدام المستمر، مما أدى إلى توقفها. تتدهور.

ويرى صافي أن معوقات التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ تتلخص في ترقيع الأموال التي خصصتها الحكومة لترميم المصانع والشركات الكبيرة، والتي لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية وبالتالي لا يمكن للحكومة توفيرها. فالأموال التي تنفق على إصلاح أو فتح خطوط جديدة تعيد توجيهها نحو الاستثمار والمشاركة... في القطاع الخاص.

كما أن هناك دور الفساد المالي والإداري وأثره على الواقع الاقتصادي، حيث تستغل بعض الشركات الحكومية الفرص الصناعية من خلال الاعتماد على مقاولين من الباطن أو واردات للتعاقد على مشروعات إنشاء البنية التحتية لأجهزة الدولة، بدلا من تشغيل المصانع والموظفين، دون فاعلية. المساءلة.

كما لعبت العوامل السياسية دوراً كبيراً في تدمير الصناعة العراقية، إذ افتقرت القوى السياسية المسيطرة على مؤسسات الدولة إلى الجدية في توحيد جهودها، والتوافق على واقع النهوض بالصناعة العراقية، وحل المشكلات التي أعاقت تطورها. التقدم الصناعي في البلاد.

خلال الحصار، تعرضت المنشآت الصناعية العراقية لهجوم من قبل الولايات المتحدة، مما دفع الصناعة العراقية إلى حافة الانقراض. بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ ووضع دستور

العراق الجديد، نشأت الصراعات بين فرق إعادة الإعمار في العراق. وهو ما أدى إلى قيام البرلمان العراقي بتشريع قانون واضح وحقيقي لدعم الصناعة العراقية، من خلال فريق الدولة لإدارة المنشآت الصناعية وخصخصتها.

ويظهر الواقع الصناعي تأثير الدول المستفيدة من الانهيار الصناعي على السياسيين العراقيين، ويرى أن الأميركيين لعبوا دورا كبيرا في عرقلة استقرار نظام الطاقة، مما اضطر العراق إلى استيراد الكهرباء من دول الجوار، مما يجعل المصانع غير قادرة على العمل. لعدم وجود طاقة كافية لتشغيلها.

سادساً- الاهتمام بمحاصيل الصناعات التحويلية :

وأضاف أنه سيتم إنشاء أكبر مصنع في الشرق الأوسط لإنتاج معجون الطماطم، وبالتالي سيحتاج المزارعون إلى تطوير زراعة الغطاء لإنتاج المحصول. ويتم الإنتاج الضخم في فصل الشتاء لتلبية احتياجات المصنع..

المواد الأولية :-

ويرى خبير الشؤون الاقتصادية أن المشروع قد يواجه بعض الصعوبات، خاصة على صعيد المواد الأولية. وأشار إلى أن نجاح المشروع سيجعل العراق مصدرا للموارد لدول المنطقة. وتغطي هذه الصناعات، التي يمتلكها معمل كربلاء وبعض المصانع الخاصة، أكثر من ٧٠% من السوق المحلي.

وأشار إلى بعض المشاكل التي قد يواجهها المشروع، منها مشاكل المواد الأولية، ورغم وفرة محصول الطماطم في الصيف، إلا أن المحصول الشتوي يتراجع وترتفع الأسعار، فضلا عن الحاجة إلى توفير كميات كبيرة من قدرات التبريد. وشدد على ضرورة وضع خطة لزراعة المحاصيل الصناعية لضمان سلامة المواد الأولية، خاصة أنها مشاريع استثمارية مربحة ولكن لا يمكن تشغيلها خلال موسم واحد نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج..

١- محمد حسن عبد المجيد الحداد، الآليات الدولية لحماية حقوق الملكية الصناعية وأثرها الاقتصادي، دار الكتب القانونية، ٢٠١١، ١٧٩

سابعاً- إمكانية تحول منطقة الدراسة من مستورد إلى مصدر :

أن بإمكان المحافظة أن تكون مصدرا جيدا، لأن العراقيين يمتازون بعقول تجعلهم قادرين على التحول من مستوردين الى مصدرين، مشددا على ضرورة توفر دعم حكومي من خلال فقرتين تمليك الارض للصناعي وتوفير القروض (الخولي ، ٢٠١٢، ١٢ص) .

ويمكن اضافة وهي تمليك الارض للصناعي فتتضمن أن اي مشروع صناعي لا يملك لا يتطور، لأن كل مشروع يبدأ بالتصدير بعد تغطية الانتاج المحلي ويصبح له حماية منتج، مشيرا الى أن الصناعة في البلد تحتاج الى دعم حكومي من خلال تمليك الارض للصناعي للحصول على قروض، البنك المركزي والمصرف الصناعي وجميع مصارف البلاد لا تمنح قروضا من دون ارض.

ان القرض الصناعي العالي يصنع اليوم صناعة رصينة ومصدرة تستقطب الدولار وتحافظ على رؤوس الاموال وبالتالي تكون الصناعة قوية من خلال دعم الحكومة، لافتا الى أن تمليك الاراضي للصناعي في هذه الفترة قليلة جدا.

وأن قضية تحويل البلد من مستورد الى مصدر بيد الحكومة حصرا، وكذلك أن المواطن الصناعي الذي لديه قدرة وقابلية على العمل لايستطيع أن يواجه البيئة الخارجية التي تمتلك دعما حكوميا بجميع الدول المجاورة (الخولي ،مصدر سابق، ص١٠٩) .

وأن الحكومات قامت اليوم بعلاقة تجارية بين الملحقات التجارية في جميع السفارات مع المصنعين في بلدانهم لكي يقوم الملحقون التجاريون في سفارات البلدان بتوزيع مواردهم، حيث يقوم كل ملحق تجاري في البلد بتوزيع صناعة بلد بعد دعم حكومته ، موضحا أن العراقيين ممكن أن يصبحوا مصدرين جيدين لامتلاك العراق مواد خاما ومتوفرة .

وتقوم وزارة النفط بدعم القطاع الخاص، اي من خلال بيع مخرجات النفط بـ٣٥٠ – ٤٠٠ دولار، فمثلا أن طن الاثلين الذي هو حبيبات تدخل في صناعة الانابيب (الذي هو البايب الاخضر للمائيات) يخرج من النفط ويباع بأضعاف سعر النفط، اضافة الى بولي اثلين والكيدرزين ومخرجات مواد كيماوية اخرى التي تدخل في صناعة البلاستك والاخشاب واللواصق كثيرة، لافتا الى أن مخرجات طن النفط تباع بضعف طن النفط بمعدل ٤٥ مرة.

ثامناً– صندوق دعم الصادرات :

أن صندوق دعم الصادرات يعتبر عاملا ايجابيا من قبل الحكومة، حيث يتضمن هذا الصندوق اعادة ١٥% من قيمة الفاتورة المصدرة الى الصناعي، اي اذا تم بيع قائمة لاحد البلدان بقيمة ١٠ الاف دولار عن طريق فاتورة، تعود ١٥% من هذه الفاتورة الى المصدر ، وأن دعم الصادرات في البلد يحتاج الى خطوات، الاولى تمليك الارض باسم الصناعي والخطوة الثانية منح القروض للصناعيين كونهم لا يعملون بأموالهم الخاصة، أضافة الى ذلك يجب على الحكومة أن

تهيئ بيئة صحية صناعية تستقطب الصناعيين ورؤوس الاموال الصناعيين(الخولي ،مصدر سابق، ص١٠٩).

تاسعاً– دور اتحاد الصناعات العراقي

وذكر أن اتحاد الصناعة اليوم هو عبارة عن نقابة الصناعيين يطالب بحقوق الصناعيين ، موضحا أن دور الاتحاد في حماية الصناعيين والطلب لهم بشكل مستمر لحصول قفزة نوعية في الصناعة وأن دعم الحكومة للقطاع الزراعي ومنح القروض الى اصحاب حقول الدواجن دفع لانخفاض اسعار البيض والدجاج، وسيستمر هذا الانخفاض وستكون سعر طبقة البيض بثلاثة الاف دينار بعد خمس سنوات، لافتا الى أن الحكومة لن تفتح الحدود امام استيراد البيض والدجاج، واذا استمر ذلك سيكون العراق مصدرا لهذه المواد .

ينبغي او من الضرورة اعادة هيكلة وزارة الصناعة كونها وزارة معطلة يخصص لها تريليوني دينار عراقي سنويا من خزينة الدولة، لكنها اليوم تعتبر عبئا على الحكومة العراقية و أن هذه الوزارة تمتلك ٣٧ شركة جميعها خاسرة .

تطوير معمل الاسمنت :-

تم التعاقد عام ٢٠٠٨ بين الشركة الروسية التي تستثمر معمل الاسمنت في الكوفة بعقد قيمته ٢٨٢ مليون دولار، حيث ستتم اعادة هيكليته ، مشيرا الى أن هذه الشركة سيكون معملها من اكبر معامل انتاج الاسمنت في الشرق الاوسط .

أن العراق سيقوم بعد سنتين من تأهيل المعمل بتصدير مادة الاسمنت و أن ذلك من شانه أن يخلق بيئة صناعية .ضرورة دمج وزارات الصناعة والتجارة والزراعة في وزارة واحدة ليكون عملها ذا طفرة نوعية تمنح الرخص والمتابعة ومراقبة الانتاج ودعم الصناعة وتطوير القطاع الخاص وتطوير المختبرات والبحوث والدراسات التي تقدم خبرات للقطاع الخاص وتوفير فرص عمل للكثير من العاطلين وتشغيل المعامل.

تشغيل العاطلين عن العمل :

أن تشغيل البطالة يكون بحماية المنتج، من خلال رفع سعر جمرك الاستيراد وبتالي يتحول المستورد من مستورد الى مصنع ، موضحا أن بعض السلع رفع سعر جمركها من صفر% الى ٤٠% و٥٠% حيث أصبح مبلغ الجمرك يعادل قيمة البضاعة في بعض الاحيان (رسول ، مصدر سابق ، ص١٨٩) .

كيفية تحديد الموقع الصناعي :

أن جمع الصناعيين بمكان واحد موضوع جدا مهم يقضي على العشوائيات الصناعية، لافتا الى تقديم مقترحات لجعل شعار (صنع في العراق) شعاراً عالميا .

كلما كان القطاع الصناعي بخير كلما زاد من متانة الاقتصاد الكلي ويدعم بذلك عملية النمو الاقتصادي بقوة بجميع فئاتها وانواعها وكذلك تعتبر بانها قيمة مضافة للاقتصاد الكلي وهي مؤشر اكثر وضوح لعملية التنمية الصناعية وكذلك التنمية الشاملة وحين تقاس مؤشرات النمو العالمية فانما يعود ذلك بشكل رئيسي الى الدول الصناعية وقدراتها في تنويع اقتصادها

وهذه النسبة تجعل الصناعة القطاع الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أهمية الصناعة كقطاع استراتيجي مهم للتنمية الاقتصادية.

وقد ارتفعت العديد من مؤشرات الصناعة الوطنية بشكل ملحوظ. وأكثر ما يلفت الانتباه هو نمو مؤشر كمية الإنتاج الصناعي لمختلف الصناعات في النصف الأول من العام الجاري والذي بلغ ٨,٢١%، وصناعة التعدين ١٠,٨%، وقطاع الكهرباء والطاقة المائية (٢%).

وفي النصف الأول من العام الجاري، ارتفعت الصادرات الصناعية بشكل ملحوظ، بنسبة زيادة تجاوزت ٢٣%، وعلى رأسها صناعات الملابس والأسمدة والطبية والغذائية والورق والكرتون.

عندما نتحدث عن القطاع الصناعي وإنجازاته المميزة اليوم، لا بد أن نذكر أحد أهم إنجازاته، وهو المستوى العالي من الشفافية الذي يسعى إليه. هناك العديد من المؤشرات والمعلومات المتاحة اليوم والتي تزود المحللين وصناع القرار بثروة من المعلومات، بما في ذلك البيانات. وربما تكون التقارير الربع سنوية والسنوية التي شهدتها الخزينة هي نفس إعلان الموازنة العامة السابق الذي تضمن كل تحديات الالتزام الضخمة.. ومع ذلك، فإن المملكة في هذا العهد الزاهر تواصل التزامها بالمعايير العالية للمصداقية والشفافية، وهذا النهج ليس مقصورا على النواحي الاقتصادية (صالح مصدر سابق، ص١٢٣)، بل إننا نشهده بكل وضوح في الاتجاهات كافة، وهذا يعزز من مكانة المملكة، والثقة بها وبما تنتجه من معلومات للعالم بشأن أي قضية كانت. واليوم في هذه الكلمة، نشير إلى نوع جديد من والشفافية عن حالة الإنتاج الصناعي في المملكة ومصادر هذا الإنتاج. وجنبا إلى جنب مع مؤشرات أخرى، مثل الصادرات السعودية، خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بالفصل بين الصادرات وإعادة التصدير، فإننا نستطيع أن نكون رؤية بانورامية عن الحالة الصناعية في المحافظة، واتجاهاتها بدقة كبيرة.، فإن الإنتاج الصناعي في المحافظة قد ارتفع ٩,٧ في المائة منذ عام ٢٠١٠؛ حيث بلغ الرقم القياسي له حينها ١٢٥,٦ في المائة، بينما بلغ الرقم القياسي

للإنتاج الصناعي ١٣٧,٩ نقطة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، وهذا المؤشر يعكس نموا في كميات الإنتاج الصناعي في المحافظة بـ ٥,٨٤ في المائة على أساس سنوي، وهذا النمو يعطي انطباعا جيدا جدا بشأن كثير من القضايا، لعل أهمها اتجاهات النمو المحتملة في القطاع الصناعي في المملكة، فهذه المعلومات تحمل في طياتها فرصا واعدة للقطاع الخاص للدخول في هذه الصناعات التي تحقق نموا مطردا، ولعل نموه بنسبة تقترب من ١٠ في المائة خلال ثلاث سنوات يعد معلومة محفزة لأي مؤسسة اقتصادية أو رجل أعمال أو مؤسسات تمويلية، وإذا تتبعنا التحليل، نجد أن هذا المؤشر لكميات الإنتاج التي تم تحويلها إلى منتجات استهلاكية نهائية، قد تركز في ثلاثة قطاعات رئيسة، هي: التعدين، واستغلال المحاجر ، الإنتاج في الصناعات التحويلية ، الإنتاج في إمدادات الكهرباء والغاز . وقد أكد التحليل أن أكثر هذه الأنشطة نموا هو الإنتاج في الصناعات التحويلية (حسن واخرون،مصدر سابق، ص١١٧).

وهكذا، فإن قراءة النمو في هذه الصناعات ومنتجاتها تدل على نمو مقارب في فرص العمل وفي نمو الصناعات الأخرى ذات العلاقة.

- تسهيلات النقل .
- توفير عنصر الأمان السياسي والاقتصادي .
- مقدار الفوائد على الاستثمارات وكلفة تحويل الثقة .

ومع اهميته البالغة في الصناعة فان اهميته الموقعية تبدو محدودة وتظهر في المراحل الاولى للنشاط الصناعي في الدول النامية .

وله ايضا دور موقعي في الاقاليم التي تفتقر للتسهيلات المصرفية وتسهيلات النقل ويتناقص دوره الموقعي مع التحسن لتلك التسهيلات .

لايمكن اعداد طاقات تشغيلية للمصانع بدون رأس المال ولايمكن تحسين نوعية الانتاج بدون رؤوس الاموال حيث لايمكن ان تضاف وحدات تشغيلية مالم يتوفر راس المال لذلك فان لهذا العامل الاثر الكبير والواضح الذي يمكن من خلاله استثمار الطاقات الانتاجية والتشغيلية وزيادتها لتحقيق اكبر ربحية ممكنة يمكن من خلالها اعداد طاقات انتاجية مضاعفة من شانها تحقيق تنمية صناعية متكاملة على الصعيد الانتاجي للبلد والدخول في التجارة الدولية (الحداد، مصدر سابق، ص١٢٨) .

يحتاج أي نشاط اقتصادي الى رأس المال سواء لشراء المواد الخام التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية او للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز العملية الإنتاجية الصناعية

وبذلك يكون رأس المال احد اهم مستلزمات الصناعة الحديثة ، والذي يمكن تعريفه من حيث علاقته بالإنتاج ، بإنه الثروة الناتجة في عمل سابق والتي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى . وعلى هذا فالمقصود برأس المال بإعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج ليس مجرد النقود المستخدمة في العمليات الإنتاجية اي رأس المال القيمي (Money Capital) كما يتبادر الى الذهن ، بل إنه يشمل ايضاً السلع الوسيطة (Intermedilary goods) الناتجة من تفاعل عنصر العمل بعنصر الطبيعة والمخصصة للإستخدام في إنتاج سلع اخرى او ما يسمى برأس المال العيني (Capital goods) او رأس المال الثابت ، وهذا يشمل أبنية المصانع والآلات والمكائن ووسائط النقل والمواد الأولية .

كذلك ان رؤوس الأموال المتمثلة بالقروض والمساعدات الخارجية لها اثار سياسية واقتصادية كبيرة ، اضافة الى صعوبة الحصول عليها (القيلوبي، ٢٠١٣ ، ص٨٧)

العقبات التي تواجه الصناعات الاستهلاكية في العراق وتودي الى تخلفها :-

١- عدم تطوير المنتجات الاستهلاكية وخاصة من قبل القطاع الخاص حيث أن التطوير يحتاج إلى بحث علمي.

٢- عدم الاهتمام بأصول السلع الاستهلاكية والمواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

٣- عدم وجود أصناف خاصة بالحفظ والتصنيع، وحتى لو وجدت فهي غير متوفرة بالكميات المطلوبة للتصنيع.

٤- ارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف.

٥- هناك صعوبات كثيرة في التعاقد مع المستثمرين لإنتاج أنواع ومواصفات محددة لتلبية احتياجات الصناعة.

عاشراً- ويمكن تحديد أهم مصادر التمويل الممكنة بالآتي :

اولاً : التمويل الحكومي القائم على اقتطاع جزء من الناتج المحلي وتحويله للإستثمار الصناعي، ومن المؤكد أن الحكومات في هذه الدول لديها اسبقيات أخرى قد لا تكون الصناعة في مقدمتها، وأهمها البنى الإرتكازية وخدمات التعليم والصحة المتهالكة فيها .

ثانياً : الإقتراض من المصارف العامة والخاصة ، داخلية أو خارجية ، والمشكلة الناتجة عن هكذا قروض أنها تخضع لمبدأ الربحية الإقتصادية المثقلة بنسب عالية من الفوائد والتي تتراوح مابين (١٥ – ٢٠ % عدا الحكومية منها) ، وفي العديد من الحالات ولأسباب شتى عجز المدنيون

حكومات وافراداً عن سداد خدمة الديون قبل اصولها ، كما ان القروض منخفضة الفوائد أو بدونها التي كانت تقدم من بعض الدول الأشتراكية لتلك الأكثر فقراً لم تعد قائمة الآن .

ثالثاً : المساعدات والمنح التي تُقدم من الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية ، إلا ان هذه تذهب معظم الأحيان لتوفير الخدمات الإنسانية وما شابه ، ومن النادر منحها لإنشاء مشاريع صناعية منتجة ، فضلاً عن إن تقديمها يرتبط بعوامل سياسية تقررها طبيعة العلاقة بين الدول المانحة والمستفيدة منها .

رابعاً : القروض والمساعدات التي تقدمها الهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين تُدار سياستهما المالية من قِبل كبار المساهمين (الدول الصناعية الكبرى أو ما يسمى بنادي باريس) وقروضهما تُمنح عادة بشروط أهمها إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد وإتباع سياسات اقتصادية ومالية معينة وفقاً لنظام آلية السوق (لخولي، مصدر سابق، ص٣٧) .

خامساً : فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي من خلال الشركات عبر الوطنية ، أو ما تسمى متعددة الجنسية . إن عمل هذه الشركات واستثماراتها في الدول النامية مرتبط بالعديد من العوامل أهمها: القوانين والتشريعات التي تضمن حماية استثماراتها ، ومدى استتباب الأمن ، فضلاً عن فرص النجاح المتيسرة من عدمها . يعتبر هذا الباب متاحاً نظرياً ، إلا أن التجربة الفعلية للعديد من الدول ومنها دول أمريكا الجنوبية أكدت أن هذا النوع من الاستثمار يستنزف المدخرات بدلاً من المساعدة في تركمها ، فالشركات عبر الوطنية تحقق أرباحاً ضخمة في الدول التي تفتح لها فروعاً فيها بسبب فرضها سياسات أثمان في أسواق تفتقر للمنافسة الحقيقة ، ثم تحوّل هذه الأرباح الى الشركات الأُم . وفي حالة البرازيل تبيَّن إن حجم الادخارات التي تحولها هذه الشركات الى الخارج كان كبيراً جداً زاد عن (١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي . وقد تصل الى (٢٠%) منه إذا ما أُضيف لها أبواب أخرى مثل الاستشارات والإرشادات ، التأمين وإعادة التأمين ، مصاريف تحويل العملة ، الاستئجار ، عمولات ، تدريب في الخارج وغيرها . إن التحويلات المالية الى الخارج تعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية ويحرمه من العامل المضاعف لهذه الأرباح (رسول، مصدر سابق، ص٨٩).

سادسا : ومن الممكن اعتماد أساليب وإجراءات معينة للإفادة من منافذ أخرى قد لا تقل أهمية عما سبق منها :

أ . العمل على زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية بمجملها : (الزراعة ، الاستخراجية ، الصناعة التحويلية ، النقل والاتصال ، التجارة)

بالاستثمار الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة ، وحل نقاط الاختناق ، وتحسين ظروف العمل وكفاءة العمال ، بما يتيح تعظيم الموارد باستخدام نفس الإمكانات[١] .

ب . محاولة تنويع مصادر الدخل باستثمار ما لم يستثمر من موارد سابقاً في مجالات التعدين والمياه والزراعة والغابات والثروة الحيوانية .

جـ . تحسن كفاءة النظام الضريبي ، وقد لا يعني هذا زيادة في نسب الضرائب قدر ما يعني تحسبن آلية وأنظمة التحصيل والجباية .

د . مكافحة الفساد والرشوة في مفاصل الدولة التي تشتهر بها العديد من الدول النامية [٢].

هـ . إيلاء الوعي الإدخاري والإستثماري لدى المواطن والمستثمر أهمية خاصة .

و . إصدار الدولة لسندات قابلة للإيفاء خلال مدة معينة وبأرباح محددة على أن تستثمر عوائدها المالية في قطاعات صناعية مضمونة العوائد .

ز . أن تعمل الدولة على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال المهاجرين على العودة او لإستثمار مواردهم المالية في دولتهم الأُم .

سابعا : الإفادة من تجارب الدول المتقدمة صناعياً والتي جابهت ذات المعضلة سابقاً وتمكنت من إجتيازها بنجاح ومنها مثلاً اليابان ، وألمانيا .

الاستنتاجات:

١- ابرزت نتائج البحث ان منطقة الدراسة تستخدم المواد الاولية في الصناعة من العديد من الدول المجاورة واهمها الدولة الاسلامية الايرانية اذ برزت العديد من الصناعات في ايران بعد عام ٢٠٠٣ وتصديرها الى العراق .

٢- انتقال المواد الاولية للتصنيع من الدول المجاورة الى العراق مكنت العراق من انشاء صناعات كان يفتقر اليها وبالخصوص منطقة الدراسة .

٣- عدم سيطرة الحكومة العراقية على المعابر الحدودية مكن الدول الاخرى من التصدير بطرق غير مشروعة تهربا من دفع الضرائب ادى الى تقليل اسعار المواد المستوردة منها فضلا عن ارتفاع اسعار البضائع المصنعة في الداخل مكن تلك الدول على السيطرة على الصناعة في العراق

وبالخصوص منطقة الدراسة مما ادى الى انهيارها بشكل تام سوى صناعات قليلة ومنها صناعة الاسمنت وصناعة مواد البناء الاخرى .

المقترحات:

١- ومن شأن القضاء على استيراد الأغذية المصنعة من الخارج أن يوفر أموالاً للبلاد، وخاصة العملة الصعبة.

٢- تساعد الصناعة في تحسين المحاصيل والثروة الحيوانية، ففي حالة الفواكه والخضروات يفضل الأصناف ذات النضج الموحد لإنتاج محاصيل ذات نوعية جيدة.

٣- تحضير أغذية بمواصفات ومكونات محددة للمرضى والنقاهة حتى لا تؤثر على صحتهم، وإعداد أغذية خاصة مناسبة لأعمارهم للأطفال.

٤- إيجاد الغذاء الكافي لإطعام سكان العالم المتزايدين وإيجاد مصادر غذائية جديدة مثل المواد البروتينية من مصادر أخرى لم تكن معروفة من قبل.

5- على الحكومة المحلية ان تجعل انتاج المواد الاولية في الداخل في منطقة الدراسة مما يتيح لها الحفاظ على اموالها وعدم هدرها في مايعرف بالاستيراد .

6- السيطرة على المعابر الحدودية وعدم امكانية دول الجوار والاحزاب المتنفذة من السيطرة على تلك المعابر وتشجيع المنتج الوطني وان اسعاره مدعومة من قبل الدولة والمؤسسات الحكومية .

7- عدم تسيس الصناعة في منطقة الدراسة مما يتيح لها ان تزيد من كميات الانتاج وتحاول اكتفاء ذاتها ولاتستورد من الخارج وكذلك اعتماد الصناعة المحلية مطلب جماهيري شعبي وبدعم داخلي وحكومي من قبل الحكومة المحلية في المحافظة .

تتناول هذه الدراسة الاستثمار في مجال الصناعات الاستهلاكية وامكانية الاعتماد على الناتج المحلي بدلا من المستورد للمواد الاستهلاكية في محافظة النجف الاشرف والتعرف على الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الصناعي الحيوي وافاق تطوره وقدرته على احلال الواردات من خارج العراق بمنتجات محلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الاستهلاكية المنتجة محليا.

تكمن المشكلة في امكانية تشجيع الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية وابراز الفرص الاستثمارية والبحث في السياسات والاليات التي تمكن الصناعات الاستهلاكية في العراق بشكل عام ومحافظة النجف الاشرف بشكل خاص من زيادة طاقتها الانتاجية والتشغيلية وتحسين قدرتها على تطبيق سياسة احلال الواردة.

المصادر:

١. حسن ، سعد جاسم محمد ، ومحمد سالم ضو ، والهادي بشير المغيربي ، جغرافية الصناعة– أسس وتطبيقات وتوزيعات مكانية ، دار شموع الثقافة ، ليبيا ، ٢٠٠٢.
٢. صالح .حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، دار الشروق للطباعة والنشر، عمان ، ١٩٨٥.
٣. المنزلاوي ،عباس حلمي ، الملكية الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .١٩٨٣.
٤. رسول ،أحمد حبيب ، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص١١٢.
٥. عبد الزهرة الجنابي ، جغرافية الصناعة ، الطبعة الاولى ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥.
٦. الحداد ،محمد حسن عبد المجيد ، الآليات الدولية لحماية حقوق الملكية الصناعية وأثرها الاقتصادي، دار الكتب القانونية، ٢٠١١،.
٧. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التنمية الصناعية في العراق ، ص٢٨٢.
٨. وزارة الصناعة والمعادن ، تقرير حول فاعلية الصناعة في العراق بعد ٢٠٠٣، ص٢٣.
٩. الجنابي ،عبد الزهرة علي ، الجغرافيا الصناعية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
١٠. وزارة الصناعة والمعادن ، تقرير حول واقع الصناعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
١١. دائرة كمارك محافظة البصرة ، منفذ سفوان الحدودي ، تقرير سنوي عن المنافذ الحدودية الجنوبية في العراق .
١٢. الخولي ،سائد أحمد ، الملكية الصناعية في الفقه والقانون المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٢،.
١٣. السماك ،محمد أزهر ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، ط١ ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١١، ص٢٨٧.
١٤. سميحة القيلوبي، الملكية الصناعية، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، القاهرة. ٢٠١٣، ص٨٧.
١٥. مديرية الموارد المائية ، هيئة المساحة ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٠.